

تلقي الأسئلة والاستفسارات عن الإجراءات والتنظيمات في المحاكم وكتابات العدل لتعرضها على أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل والمستشارين في الوزارة، ويمكن إرسال هذه الأسئلة على عنوان المجلة.

مهام الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة

❖ ماهي مهام الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة وما الأعمال المنوطة بها، وكم بلغ عدد المأذونين في المملكة؟

فقد نصت لائحة مأذوني عقود الأنكحة في المادة السادسة على الشروط المطلوبة لمن يتقدم بطلب رخصة مأذون عقود أنكحة وهي:

١ - أن يكون سعودياً.

٢ - أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يصدر بحقه حكم شرعي.

٣ - أن يكون حاصلأ على الشهادة الجامعية في العلوم الشرعية، وفي حال عدم توفر الجامعي الشرعي فتقبل التخصصات الأخرى، وتقبل الشهادة الثانوية في حال تعذر وجود من يحمل الشهادة الجامعية وتجري المحكمة اختباراً مع غير الجامعي الشرعي.

٤ - أن لا يقل عمر المتقدم عن خمس وعشرين سنة. كما أن عدد المأذونين في المملكة يبلغ أكثر من ثلاثة آلاف مأذون؟

رابعاً: بالنسبة لأنظمة الوزارة هل تسمح بتقاضي المأذون مبالغ مادية.

فإن اللائحة نصت في المادة الأولى في تعريف المأذون أنه هو الشخص المرخص له بإجراء عقد النكاح احتساباً، وأكدت ذلك المادة الرابعة والعشرون بعدم اشتراط مبلغ مالي بما يتماشى وكونه محتسباً في عمله وهناك عقوبات من قبل اللجنة التأديبية لمخالفي تلك الأنظمة.

خامساً: أما الإحصائية التي توضح أعداد المتزوجين وكذلك حالات الطلاق.

فأخر إحصائية هي لعام ١٤٢٥هـ حيث بلغ عدد عقود الزواج (١٠٥٠٦٦) مائة وخمسة الاف وستة وستين عقد زواج، أما حالات الطلاق فقد بلغ عدد صكوك الطلاق (٢٤٣١٨) أربعة وعشرين ألفاً وثلاث مائة وثمانية عشر.

هذا ما أردت أيضاًه راجياً التواصل معكم.

مدير عام الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة

محمد بن عبدالرحمن الباطين

أولاً : مهام الإدارة: بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٢)

وتاريخ ١٤٢٣/٦/١٠هـ يقضي بتعديل المادة (٦٩) من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي وبناء على ما تضمنته الفقرة «أ» من المادة المشار إليها ونصها يصدر وزير العدل الرخص لمأذوني عقود الأنكحة وفقاً لمبضعه من ضوابط، وتتولى وزارة العدل الإشراف على أعمالهم ومتابعتها وتوثق المحكمة المختصة ما يصدر منهم بعد التحقق من صحة الإجراءات الشرعية والنظامية، فعليه صدر قرار معالي وزير العدل رقم ١٦٣ وتاريخ ١٤٢٤/١/٩هـ بالموافقة على لائحة مأذوني عقود الأنكحة حيث تضمنت إنشاء الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة لتتولى أعمال المأذونين من إصدار التراخيص لهم وفق الشروط المنصوص عليها في اللائحة، وكذلك متابعتهم والإشراف على أعمالهم عن طريق المحاكم المختصة أو العامة ومحاسبة المخالفين بإصدار قرارات العقوبات من قبل اللجنة التأديبية، والإجابة على ما يرد إلى الإدارة من استفسارات وحل ما يرد من إشكالات ودراسة المقترحات وتطوير أعمال المأذون، علماً بأن الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة تتكون من الشعب التالية:

١ - شعبة التراخيص.

٢ - شعبة المتابعة والتحقيق.

٣ - شعبة الدراسات وتطوير المهنة.

ثانياً: أما بالنسبة عن جهود الإدارة في الإصلاح بين الزوجين ومنع حالات الطلاق.

فإن السياسة العامة للوزارة تقوم على إنشاء مكاتب للإصلاح بين الزوجين في المحاكم حيث إن محكمتي الضمان والأنكحة بالرياض وجدة وكذا بعض المحاكم العامة التي يوجد فيها مكتب للإصلاح تقوم بهذا الدور، وقد حصل منها منافع كبيرة وساهمت بصورة ملحوظة في دفع عدد من تلك الحالات إلى ما فيه استقرار الحياة الزوجية واستمراريتها.

ثالثاً: أما عن الشروط اللازمة لتوافرها في مأذوني عقود الأنكحة وكم يبلغ عدد المأذونين في المملكة.

الحجوز ومتى يجوز

❖ متى يجوز حجز ما للمدين لدى الغير وما الإجراءات النظامية لذلك؟

مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه إن كان قد انقضى، وبين جميع الحجوز الموقعة تحت يده، وإذا كان المحجوز أعياناً منقولة وجب عليه أن يرفق بالتقرير بياناً مفصلاً لها، ويودع لدى المحكمة المستندات المؤيدة لتقريره أو صوراً منها، وعلى المحكمة تسليم الحاجز نسخة رسمية من تقرير المحجوز لديه مصدقة منها وفقاً للمادة (٢٠٤) من نظام المرافعات، ويعض المحجوز لديه من التقرير في الأموال الآتية:

أ - إذا أودع في صندوق المحكمة مبلغاً مساوياً للمدين المحجوز من أجله.

ب - إذا أودع في صندوق المحكمة مبلغاً يعادل قيمة ما يراد حجزه لديه بعد تقديره من القاضي المشرف على الحجز والتنفيذ.

ج - إذا قام المحجوز لديه بوفاء دين الحاجز بناء على طلب المحجوز عليه.

د - إذا قام المحجوز لديه من تلقاء نفسه بإيداع ما بذمته في صندوق المحكمة.

ويجب على المحجوز لديه بعد عشرة أيام من تاريخ تقريره وبعد حلول الدين أو استقراره بوقوع الشرط أن يدفع إلى صندوق المحكمة المبلغ الذي أقر به أو ما يفي منه بحق الحاجز وفقاً للمادة (٢٠٥) من نظام المرافعات، ويكون الدفع بشيك مصدق محجوز القيمة باسم رئيس المحكمة.

وإذا امتنع المحجوز لديه عن التقرير عما في ذمته، أو قرر غير الحقيقة، أو أخفى المستندات الواجب إيداعها فللدائن الحاجز إقامة الدعوى عليه ومطالبته بالمبلغ المحجوز من أجله، أما إذا قرر المحجوز لديه غير الحقيقة أو امتنع عن التقرير عما في ذمته أو أخفى المستندات الواجب إيداعها لتأييد التقرير ولحقّ الحاجز من ذلك ضرر فله مطالبته بالتعويض عما لحقه، وإذا قرر المحجوز لديه عما في ذمته تقريراً صحيحاً وامتنع عن الإيداع طبقاً لما تقضي به المادة (٢٠٦) من نظام المرافعات كان للحاجز أن يطلب التنفيذ على أموال المحجوز لديه بموجب الحكم القابل للتنفيذ مرفقاً به صورة رسمية من تقرير المحجوز لديه، وإذا كان الحجز على أعيان منقولة بيعت بالإجراءات المقررة لبيع المنقول المحجور لدى المدين دون حاجة إلى حجز جديد وفقاً للمادة (٢٠٧) من نظام المرافعات الشرعية والله الموفق.

المستشار بالإدارة العامة للبحوث بوزارة العدل
أحمد بن سلطان شير محمد

- يجوز حجز ما للمدين لدى الغير إذا كان بيد الدائن حكر قابل للتنفيذ بيد مستقر في الذمة حال الأداء، وله أن يطلب حجز ما يكون لمدينه لدى الغير من الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط، وما يكون له من الأعيان المنقولة في يد الغير وفقاً للمادة (٢٠٢) من نظام المرافعات الشرعية، ويقدم الطلب إلى المحكمة العامة، ولا يتم الحجز والتنفيذ إلا بناء على طلب الغرماء أو أحدهم، كما لا يتم الحجز والتنفيذ على المدين إلا بقدر ما عليه من ديون، ويتم الحجز والتنفيذ وفق الإجراءات المنصوص عليها في مواد الباب الثاني عشر من نظام المرافعات الشرعية ولوائحها التنفيذية، وتودع المبالغ المتعلقة بالتنفيذ والحجز ونحوهما في صندوق في قسم الحجز والتنفيذ يسمى صندوق المحكمة، وتوزع الأموال المودعة في الصندوق على الغرماء بقدر ديونهم بعد حسم مصروفات النشر وأجرة الخبراء والحراسة وما في حكمهما، وتباع الأموال المنقولة في البلد الموجودة فيها ولا تنتقل إلى بلد آخر إلا لمصلحة ظاهرة للغرماء والمدين.

أما التهميش على صكوك العقارات المبيعة بالإفراغ بعد البيع واستلام الثمن فإنه من اختصاص رئيس المحكمة التي يقع العقار في ولايتها أو قاضيتها إذا لم يكن لها رئيس ثم تبعت الصكوك لجهة التي أصدرتها لنقل التهميش على سجلها وتودع المبالغ والديون المتحصلة لصالح الغرماء من محاكم متعددة في صندوق محكمة البلد التي بها أكثر الغرماء، فإن تساوا فلدى المحكمة التي حجزت أولاً. والحجز والتنفيذ على أموال المحكوم عليه التي لدى الغير من ديون وأموال منقولة غير خاضع للتمييز، ومن إجراءات الحجز والتنفيذ أن يكون طلب الحجز بورقة تبلغ بوساطة المحكمة إلى المحجوز لديه تشتمل على صورة الحكم الذي يطلب الحجز بموجبه وبيان المبلغ المحجوز من أجله، كما يتضمن التبليغ نُهْيَ المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه وفقاً للمادة (٢٠٣) من نظام المرافعات. وإمعاناً في ضمان هذه الإجراءات أُلزم النظام المحجوز لديه بالامتناع عن الوفاء حتى لو أقيمت عليه دعوى من قبل المحجوز عليه حتى يصدر حكم نهائي بدعوى التنفيذ، ولو قام المحجوز لديه بالوفاء للمحجوز عليه فللحاجز الحق في مطالبته بالوفاء له، ويحق للمحجوز لديه الرجوع على المحجوز عليه، ويجب على المحجوز لديه أن يقر بما في ذمته لدى إدارة المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بالحجز، وأن يذكر في التقرير